

حديث صحفي لمدير عام "الأونروا" في لبنان* يتناول فيه أوضاع الفلسطينيين في لبنان بيروت، أواخر نيسان/أبريل 1995.** [مقتطفات]

[.....]

ويقول بريسون إن خطة العمل التي تقدمت بها الوكالة، والتي لقيت استحسان المجتمعين، تتعلق بالشق التقني والمالي لعمل "الأونروا"، وتعيد تقييم نشاطات الوكالة في ضوء التغيير الديموغرافي الذي تشهده التجمعات الفلسطينية في الدول المضيفة.

وليس لفترة السنوات الخمس المقترحة، بحسب بريسون، أي دلالات سياسية، هي "فترة زمنية اختيرت لأنها مناسبة لأسباب عملية".

وقد تم التشديد في عمّان على أنه يجب عدم اعتبار هذه الفترة الزمنية الفترة الأخيرة من عمل الوكالة التي يرتبط وجودها بحل المشكلة الفلسطينية، وميثاقها قد وضع من قبل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، وهي الجهة المخولة تقرير مصيرها في الوقت المناسب.

ويشرح بريسون أن الدول المانحة والدول المضيفة أعربت خلال اجتماع عمّان عن رغبتها في استمرار عمليات الوكالة في أماكن تواجدها "لاسيما وأن أي خفض لحجم هذه العمليات سيكون له آثار سلبية".

وقد أعربت الدول المانحة عن نيتها الاستمرار في دفع مساهماتها المالية، كما قرر بعض الدول رفع قيمة هذه المساعدات، ولاسيما الولايات المتحدة التي أقرت مبلغ خمسة عشر مليون دولار إضافي لمساهمتها للعام 1995 (ليصل المبلغ الإجمالي إلى السبعين مليون دولار).

أمّا ممثلو الدول المضيفة (لبنان وسورية والأردن)، بالإضافة إلى ممثل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني نبيل شعث، فقد أعربوا عن تمسكهم باستمرار عمل "الأونروا" في جميع أماكن تواجدها حتى يتم إيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين.

وفي ما يتعلق بعلاقة الوكالة بالحكومة اللبنانية، يصر بريسون على التأكيد "بأنها، وبشكل عام، علاقات مبنية على الثقة والانفتاح المتبادل، في حدود ما هو متاح نظراً لحساسية الموضوع الفلسطيني".

يضيف أنه "من دون وجود شراكة فعلية بين الأونروا وبين الدولة اللبنانية، ليس من الممكن للوكالة أن تنفذ أيّاً من مشروعاتها، ولذلك نحن نأخذ في الاعتبار، بالطبع، الرغبات التي تبديها السلطات اللبنانية".

يتابع قائلاً "إنني أسعى جاهداً، وعبر الحوار الدائم مع السلطات اللبنانية، لحل المشكلات العديدة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، وبشكل غير مباشر الأونروا".

ويعدد بريسون هذه المشكلات ويشرحها، ويبدأ بمشكلة الاستشفاء "التي تعتبر مشكلة في غاية الحساسية لأسباب إنسانية".

ويشرح أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى عكس نظرائهم في أماكن تواجد الوكالة الأخرى، لا يمكنهم الاستفادة من الخدمات الحكومية في حقل الاستشفاء، ولذلك يتوجب على الأونروا تحمل هذه المسؤولية عبر إبرام اتفاقات مع مستشفيات خاصة.

يضيف أنه "للأسف، ارتفعت أسعار الاستشفاء في المؤسسات التي نتعامل معها بنسبة خمسين في المئة ما بين العامين 1994 و1995، ممّا يطرح بالطبع مشكلة مالية على الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، لا تقوم الوكالة

* ليونيل بريسون.

** "السمير" (بيروت)، 1995/5/1. وقد أجرت الحديث هنادي سلمان، وذلك بقصد استيضاح مستقبل الأونروا في ضوء الاجتماع الذي عقد في عمّان في 8 و9/3/1995، وضم ممثلين عن الدول الرئيسية المساهمة في تمويل الأونروا وممثلين عن كل من الأردن وسورية ولبنان وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

دائماً بتغطية كافة التكاليف، وفي بعض الحالات، يتوجب على الأسر الأشد فقراً والتي لا تملك مداخيل ثابتة، أن تدفع مبالغ طائلة قد تصل أحياناً إلى العشرين ألف دولار.

ولقد اتخذت "الأونروا" إجراءات استثنائية للاستمرار في تأمين خدمات الاستشفاء للاجئين الفلسطينيين في المؤسسات التي تتعامل معها والتي جددت معها العقود. ويؤكد بريسون أنه سيتم تخصيص مبالغ إضافية لتغطية تكاليف العام 1995.

أما في ما يتعلق بالتعليم، فيشرح بريسون أن الوكالة تواجه ارتفاعاً في عدد طلبات التسجيل في المدارس التابعة لها، لسببين أساسيين، أولهما، عودة عدد كبير من الأسر الفلسطينية من الخليج بعد حرب الخليج الأخيرة، وثانيهما الارتفاع الكبير في أقساط المدارس الخاصة اللبنانية مما دفع بعدد كبير من الأسر الفلسطينية إلى اللجوء إلى مدارس الوكالة لعجزها عن دفع هذه الأقساط.

ويقول بريسون إن الوكالة محتاجة لزيادة الأماكن المتاحة للتلامذة وستقوم بترميم وإعادة تأهيل المدارس التي تحتاج إلى ذلك، إلا إنه يلفت إلى أن الاحتياجات تتجاوز الإمكانيات المتاحة "ولذلك يجب أن نفكر مع السلطات اللبنانية لإيجاد حلول أخرى مؤقتة".

وبالنسبة لقضية المهجرين، يشرح بريسون أن الأحداث المأساوية التي شهدتها لبنان ألحقت الضرر باللبنانيين وبالفلسطينيين أيضاً، فقد تم تدمير ثلاثة مخيمات فلسطينية بشكل كامل، كما أن عدداً آخر منها تعرض لأضرار جسيمة، مما اضطر اللاجئين الذين كانوا يعيشون في هذه المخيمات لمغادرتها مرات عدة، مع ما يعنيه ذلك من تأثير على بنى الأسر والأطفال وتعليمهم إلخ...

وفي الغالب، قام هؤلاء المهجرون بالانتقال إلى مبان يملكها لبنانيون. والآن، ومع عودة الاستقرار، وعملية إعادة الإعمار، تم إخلاء المحتلين من المباني التي احتلوها، ومن بينهم حوالي ستة آلاف أسرة فلسطينية، أي حوالي 35 ألف شخص.

ويقول بريسون إنه في العام 1994، تمت إعادة حوالي 550 أسرة إلى مخيمي شاتيلا وعين الحلوة، فيما وجد عدد آخر من الأسر منازل للإيجار في المخيمات أو خارجها. ويبقى اليوم حوالي ثلاثة آلاف وخمسمئة أسرة مهجرة.

وبالإضافة إلى هذه المشكلة، يواجه فلسطينيو لبنان مشكلة بطالة ضخمة. ويشرح بريسون أنه يلاحظ تدهوراً كبيراً في وضع الفلسطينيين في لبنان عموماً، وهو تدهور يعود بشكل خاص إلى الصعوبة التي يواجهها هؤلاء في إيجاد فرص عمل.

ويشير إلى أن تقديرات الوكالة الأخيرة أظهرت أن نسبة البطالة في المخيمات وصلت إلى الأربعين في المئة، وذلك قبل سنوات، معرباً عن تقديره بأن هذه النسبة ارتفعت حالياً من دون شك.

ويقول بريسون إن "انعدام مصادر الدخل لدى الكثير من الأسر الفلسطينية يشكل همّاً رئيسياً بالنسبة لي، فكيف يمكن لأي أسرة أن تحيا من دون مال؟"

ويضيف أن الفلسطينيين باتوا يواجهون المزيد من المشكلات في إيجاد فرص عمل في القطاعات التي كانوا تقليدياً يعملون فيها، ولاسيما قطاعات البناء والأشغال العامة والزراعة.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx